



مجلة أبحاث ودراسات التنمية المستدامة في العلوم الإنسانية
Journal of Sustainable Development Research and Studies in
the Humanities (JSDRHS),
Vol. 1, No. 2
المركز الليبي لأبحاث التنمية المستدامة
Libyan Center for Sustainable Development Research
<https://jsdrh.ly/index.php/jsdrh/about/contact>

المجلد 1، العدد 2 (2026)،
ص 110 – 118
تاريخ المقال:
تاريخ الاستلام: 10 سبتمبر 2026
تاريخ القبول: 15 سبتمبر 2026
تاريخ النشر: 28 سبتمبر 2026

إرث الاستعمار وإشكالية التنمية المستدامة في الدول النامية

أ.د. إبراهيم برمّة أحمد

جامعة الملك فيصل – تشاد

بريد المؤلف المراسل: abouahmatibrahim@gmail.com

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في معضلة الإرث الاستعماري وانعكاساته الهيكلية على مسارات التنمية المستدامة في بلدان العالم النامي، وذلك عبر مقارنة تاريخية تحليلية معاصرة ترصد التقاطعات القائمة بين البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أسسها الاستعمار، وبين تحديات التنمية التي برزت غداة نيل الاستقلال، وتتبلور إشكالية البحث في التساؤل الآتي: إلى أي مدى أسهم الإرث الاستعماري في هيكلة معضلات التنمية المستدامة في الدول النامية، وما هي حدوده التفسيرية في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية المعاصرة؟ اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي مستفيدة من مقترحات الاقتصاد السياسي، ونظرية التبعية، والمدرسة المؤسسية الحديثة. وخلصت النتائج إلى أن الموروث الاستعماري يمثل متغيراً تفسيرياً تاريخياً لا يمكن إغفاله، إلا أنه لا يصلح ليكون حتمية جازمة أو مبرراً أحادياً للتعثر الراهن؛ إذ تتقاطع معه كفاءة السياسات الوطنية، وطبيعة الحوكمة، والاستقرار السياسي، والتحولات الجيواقتصادية الدولية. ويوصي البحث بضرورة التحول من نمط الاقتصادات الريعية الاستخراجية نحو اقتصادات القيمة المضافة والتصنيع المحلي، وتطوير البحث العلمي، وتحديث المؤسسات، وترسيخ الاندماج الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار - الإرث الاستعماري - التنمية المستدامة - الدول النامية - التبعية الاقتصادية - المؤسسات الاستخراجية - المواد الأولية.

Abstract:

This study investigates the profound impacts of the colonial legacy on sustainable development trajectories across developing nations. Utilizing a contemporary historical-analytical perspective, it examines the structural linkages between the economic, institutional, and socio-spatial frameworks established during colonial rule and the persistent post-independence developmental predicaments. The central research question posits: To what extent has the colonial legacy shaped contemporary sustainable development crises in developing countries, and what are the explanatory limits of this historical variable amidst contemporary global transformations? Employing an interdisciplinary framework grounded in political economy, dependency theory, and modern institutionalism, the study argues that while colonial legacies provide critical historical explanatory power, they should not be perceived as deterministic fatalism. Domestic policy efficacy, institutional governance, political stability, and international market volatility interact dynamically with this heritage. Consequently, sustainable development requires transitioning from extractive models toward high-value manufacturing, reforming public institutions, investing in scientific innovation, and deepening regional integration.

Keywords: Colonialism - Colonial Legacy - Sustainable Development - Developing Countries - Economic Dependency - Extractive Institutions - Commodity Dependence.

المقدمة

مثل منتصف القرن العشرين منعطفاً حاسماً في التاريخ العالمي المعاصر بنيل أغلب الأقطار في آسيا وإفريقيا استقلالها السياسي، بعد عقود طويلة من السيطرة الاستعمارية المباشرة. واقترن هذا التحول التاريخي بتطلعات شعبية كبرى نحو إرساء دعائم الدولة الوطنية الحديثة، وإطلاق ديناميات تنموية قادرة على النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي وتحسين معيشة المجتمعات المستقلة حديثاً.

بيد أن واقع ما بعد الاستقلال كشف سريعاً أن السيادة السياسية لا تعني بالضرورة التحرر الاقتصادي؛ إذ اصطدمت المشروعات الوطنية باقتصادات أحادية الجانب ومحدودة التصنيع، ترتعن أساساً لتصدير الخامات الأولية واستيراد البضائع المصنعة، فضلاً عن ندرة الكوادر الفنية وضعف التجهيزات الهيكلية والتفاوت الطبقي والمجالي الموروث عن الإدارة الاستعمارية.

وازدادت هذه المعضلة تعقيداً مع تبني المجتمع الدولي لمفهوم التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين؛ وهو المفهوم الذي تجاوز المعايير الرقمية للنمو الاقتصادي المجرد، ليؤسس نموذجاً يوازن بين الفاعلية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وصيانة البيئة وحفظ حقوق الأجيال المتعاقبة. وقد تكرر هذا التوجه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الصادرة عن الأمم المتحدة (United Nations, 2015)، والتي صاغت سبعة عشر هدفاً تغطي أبعاداً شاملة لمكافحة الفقر والهشاشة، والنهوض بالتعليم والصحة، وتقليص مظاهر اللامساواة، ومواجهة التغيرات المناخية، ودعم المؤسسات الرشيدة.

وفي هذا الخضم، تتجدد التساؤلات الفكرية والتنموية: هل تعود الأزمات الهيكلية في الدول النامية بصورة مباشرة إلى استمرار مفاعيل الإرث الاستعماري؟ أم أن اختلالات السياسات الوطنية والقصور المؤسسي المحلي يتحلمان القسط الأكبر من استدامة التخلف (فكرون، 2020)؟ وهل ما تزال آليات الاقتصاد العالمي المعاصر تعيد إنتاج علاقات التبعية التي أرسى دعائمها الاستعمار؟

وتكتسي هذه الإشكاليات راهنية بالغة في الفضاء الإفريقي؛ إذ تظهر البيانات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2025b) أن 95 اقتصاداً من أصل 143 دولة نامية لا تزال تخضع لظاهرة الارتهاان السلعي (Commodity Dependence)، وهو ما يوازي نحو ثلثي بلدان الجنوب العالمي. ويجعل هذا الارتهاان الاقتصادات النامية عرضة للتقلبات السعريّة الخارجية، ويقوض مساعيها في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة ومستدامة.

تأسيساً على ذلك، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم مقارنة نقدية تاريخية للعلاقة بين التركة الاستعمارية ومعضلات التنمية المستدامة من خلال أربعة محاور محورية:

1. الإرث الاستعماري وإعادة تشكيل البنية الاقتصادية والمؤسسية.
2. التبعية الاقتصادية والارتها للمواد الأولية وأزمة التنمية.
3. التداعيات الاجتماعية والبيئية ومعضلة المديونية الخارجية.
4. استراتيجيات تجاوز الإرث الاستعماري وتوطين التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإرث الاستعماري وإعادة تشكيل البنية الاقتصادية والمؤسسية

لم تقتصر الظاهرة الاستعمارية على إخضاع سياسي وعسكري محض، بل شكلت بالأساس منظومة اقتصادية هيكلية هدفت إلى تسخير الموارد الطبيعية والأراضي والقوى العاملة والأسواق في الأطراف التابعة لخدمة المراكز الرأسمالية المتروبولية. وقد أفرز هذا النمط إعادة تشكيل قسرية للهياكل الاقتصادية المحلية، مكرساً إدماجها في النظام الرأسمالي الدولي على نحو غير متكافئ ولا يخدم المصلحة التنموية الوطنية.

وقد ركزت السلطات الاستعمارية على استخراج الموارد الطبيعية وتوجيهها خاماً نحو المصانع الأوروبية، في حين تحولت المستعمرات إلى أسواق استهلاكية مفتوحة لاستقبال الفوائض الصناعية للدول المهيمنة. وأنتج هذا النموذج تقسيماً دولياً غير متكافئ للعمل، حصر الدول النامية في تصدير الخامات الأولية متدنية القيمة، بينما احتكرت الدول الصناعية مجالات التصنيع والتقانة والقيمة المضافة العالية.

وبرز ذلك بوضوح في القارة الإفريقية من خلال إرساء نمط الزراعات التصديرية الأحادية (كالقطن، والبن، والكاكاو، والفول السوداني)، والتوسع في التعدين والنفط دون إقامة صناعات تحويلية محلية. وفي هذا السياق، بين رودني (Rodney, 1972) أن السياسات الاستعمارية لم تكن باستنزاف الثروات الإفريقية، بل عمدت منهجياً إلى شل إمكانات التطور الاقتصادي الذاتي والمستقل للقارة. وعلى الرغم من استقلال دول القارة الإفريقية بعد ذلك، إلا أن الإرث الاستعماري القديم تشكلت على أساسه دول القارة إبان الاحتلال الأوروبي لها أصبح المحرك الساسي والمسيطر على النظام السياسي في دولها، والذي انعكس بشكل واضح على الاستقرار السياسي والاقتصادي، ولا زالت آثاره إلى يومنا الحالي. (عمران، 2026)

كما عكست مشاريع البنية التحتية الاستعمارية - من شبكات السكك الحديدية والطرق البرية والموانئ - هذه الرؤية الاستغلالية؛ إذ لم تُبنَ لتحقيق الترابط والتكامل الاقتصادي الإقليمي الداخلي، بل رُسمت في صورة خطوط شعاعية تتجه من مكامن الإنتاج والتعدين إلى الموانئ البحرية مباشرة لتسهيل الشحن الخارجي. (Austin, 2010)

ولم تقتصر هذه الآثار على المجال الإنتاجي فحسب، بل امتدت عميقاً إلى الإطار المؤسساتي. فقد أنشأت الإدارات الاستعمارية هياكل بيروقراطية وقضائية وأمنية صُممت أساساً لحفظ النظام، وتحصيل الجبايات، وحماية المصالح الأجنبية، دون أي اعتبار لتطوير الخدمات العامة أو بناء ثقة مدنية تشاركية. وعقب نيل الاستقلال، ورثت الدول الناشئة هذه المنظومات البيروقراطية الصلبة، مما خلق صعوبات معقدة في إعادة تكييفها لتؤدي وظائف تنمية ديمقراطية ومستدامة.

وقد أكدت الأدبيات المؤسسية المعاصرة - ولا سيما دراسات أسيموجلو وآخرين (Acemoglu et al., 2001) - أن المؤسسات التاريخية التي نشأت في الحقبة الاستعمارية تملك أثراً هيكلياً ممتداً على الأداء الاقتصادي المعاصر؛ حيث أدى شيوع "المؤسسات الاستخراجية" (Extractive Institutions) "التي سعت إلى تركيز الموارد والسلطات في يد نخب محدودة وتصديرها للخارج، إلى إعاقة ظهور مؤسسات شاملة وداعمة للابتكار وحقوق الملكية والتنمية التشاركية. غير أن هذا التأثير لا ينبغي أن يُقرأ بحتمية مطلقة؛ إذ تمتلك الدول النامية هوامش وإمكانات فعلية لإعادة هيكلة بيئتها المؤسسية الوطنية في حال توفر الإرادة السياسية الرشيدة (فكرون، 2020).

المبحث الثاني: التبعية الاقتصادية والارتهان للمواد الأولية وأزمة التنمية

يشكل استمرار التبعية لأسواق تصدير المواد الأولية إحدى أكبر الاختناقات الهيكلية التي تعرقل التنمية المستدامة في العالم النامي؛ حيث ورثت معظم الدول اقتصادات أحادية المحصول أو المورد، وصار مدخول ميزانياتها مرتعناً بصادرات النفط أو الغاز أو بعض المعادن والمنتجات الزراعية. وأفضى هذا الوضع إلى جعل الاقتصادات الوطنية بالغة الهشاشة وسريعة التأثر بالصدمات الخارجية وتقلبات الأسعار الدولية؛ فعندما تنتعش أسعار الخامات ترتفع الإيرادات العامة مؤقتاً، وحينما تتحدر تتعرض الموازنات لانكاسات خانقة تعطل الاستثمارات وتغذي معدلات التضخم والبطالة.

وقد بين تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاعتماد السلعي (UNCTAD, 2025) أن الهشاشة السلعية ما زالت تمثل عائقاً تنموياً متجذراً، وأن تنويع الهيكل الإنتاجي وتوطين سلاسل القيمة يظلان الخيار الحاسم للتخلص من دورات الصدمات الاقتصادية المزمنة. ورغم الجذور الاستعمارية لهذا النموذج، فإن تحميل الحقبة الاستعمارية كامل المسؤولية يغفل أخطاء السياسات الاقتصادية الوطنية المتعاقبة بعد الاستقلال، والتي أخفقت في توجيه العوائد الريعانية نحو بناء قواعد صناعية متينة، وتنمية تكنولوجية فعالة.

وهنا تبرز راهنية طروحات مدرسة التبعية والاقتصاد السياسي النقدي؛ إذ أوضح غوندر فرانك (Frank, 1967) أن العلاقة بين المراكز الرأسمالية والأطراف النامية تؤدي بنيوياً إلى "تنمية التخلف"؛ نظراً لتركز القيمة الفائضة وعوائد التكنولوجيا ورؤوس الأموال في المركز، وبقاء الأطراف مجرد خزانات خلفية للمواد الخام ومنصات منخفضة الربحية. كما عمق والرستين (Wallerstein, 1974) هذا المنظور من خلال تحليله لـ "النظام العالمي الحديث" مقسماً إياه إلى مراكز صناعية، وشبه محيط، ومحيط تابع؛ حيث تتحكم المراكز في حلقات التمويل والتكنولوجيا والأسواق الكبرى.

ويتجلى هذا الاختلال بوضوح في الفجوة القائمة بين تسويق المواد الخام وإعادة استيرادها مصنعة؛ فالدول النامية المصدرة لخام الحديد، أو النفط، أو القطن، أو الكاكاو لا تجني سوى نسب ضئيلة من القيمة المضافة الإجمالية التي تذهب في مجملها إلى الشركات العالمية التي تقوم بعمليات التكرير، والصناعة الدقيقة، والتوزيع والتسويق النهائي. وعليه، فإن أي مسعى لتحقيق تنمية مستدامة وحقيقية في الأقطار النامية لن يكتب له النجاح دون الشروع في تصنيع تحويلي متقدم يضمن توطين القيمة المضافة وتوفير الوظائف اللائقة.

المبحث الثالث: التداعيات الاجتماعية والبيئية ومعضلة المديونية الخارجية

لا تقتصر كلفة التركة الاستعمارية على المشهدين الاقتصادي والمؤسسي، بل تمتد لتلقي بظلالها على الهياكل الاجتماعية، والتوازنات البيئية، والأمن المالي للدول النامية.

ففي المجال الاجتماعي والمجالي، كرست السياسات الاستعمارية تنمية قطاعية جغرافية غير متوازنة؛ إذ ركزت الاستثمارات والخدمات الأساسية في الحواضر الكبرى والموانئ ومناطق الامتياز التجاري والتعديني، تاركة الأرياف الشاسعة في حالة إقصاء وتهميش، مما فجر اختلالات مجالية هائلة دفعت إلى هجرات ريفية واسعة وضغط غير محتمل على المراكز الحضرية.

كما اتسم التعليم الاستعماري بالانتقائية والمحدودية؛ حيث صُمم لإعداد فئة وظيفية دنيا لتسيير المصالح الإدارية الاستعمارية، بدلاً من تنمية المهارات العلمية والابتكارية للمجتمع. وإثر الاستقلال، واجهت الدول الوطنية فجوة معرفية وتقنية واسعة، وفرض عليها بناء منظومات تعليمية وصحية شاملة بموارد محدودة. وينسجم هذا الطرح مع مقاربة سين (Sen, 1999) في كتابه التنمية كحرية، والذي بيّن فيه أن التنمية لا يمكن اختزالها في زيادة متوسط الدخل القومي، بل تتحدد بمدى تعزيز قدرات البشر وتوسيع حرياتهم وفرصهم في التعليم، والرعاية الصحية، والتمكين المجتمعي.

وعلى الصعيد البيئي، خلف النمط الاستخراجي الاستعماري استنزافاً غير منضبط للأراضي الزراعية، والمساحات الغابية، والمناجم، والآبار النفطية دون أدنى مراعاة للاستدامة الإيكولوجية، مما سبب تدهوراً للأراضي وتلوثاً واسعاً. وفي الوقت الراهن، تجد الدول النامية نفسها أمام معضلة مركبة: الحاجة إلى تمويل تصنيعها وتنميتها من جانب، وضرورة الوفاء بالتزامات التكيف المناخي والبيئي في ظل أزمة احتراز عالمي لم تكن هي المتسببة الرئيسة فيها من جانب آخر.

وتتفاقم هذه الأزمات بتصاعد أعباء المديونية الخارجية؛ فقد لجأت العديد من الدول النامية منذ السبعينيات إلى الاقتراض الخارجي لسد العجز التمويلي في مشاريع البنية التحتية، غير أن الشروط المجحفة، وتذبذب أسعار الفائدة والصرف، وسوء إدارة التدفقات المالية حولت الديون إلى أداة استنزاف دائم. وأشار تقرير الأونكتاد حول استدامة الديون والتنمية (UNCTAD, 2025a) إلى أن الديون الخارجية للبلدان النامية قد سجلت نحو 11.7 تريليون دولار، وتجاوزت خدمات الدين السنوية حاجز 1.6 تريليون دولار، وهو ما يقطع نسباً حرجة من الموارد الشحيحة التي كان يُفترض تخصيصها لمجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

المبحث الرابع: استراتيجيات تجاوز الإرث الاستعماري وتوطيد التنمية المستدامة

إذا كانت التجربة التاريخية قد فرضت قيوداً وإراثاً استعماريّاً معقداً، فإن التحدي الراهن أمام الدول النامية يكمن في تحويل الوعي بهذه الإعاقات التاريخية إلى محفز للسياسات الوطنية والإقليمية الإصلاحية، دون الاكتفاء باتخاذ الماضي مشجباً لإخفاقات الحاضر.

ويتصدر التنوع الاقتصادي والتصنيع المحلي أولويات الإصلاح الهيكلي؛ إذ يتعين كسر الارتهاان لمصادر الدخل الأحادية عبر تعزيز الصناعات التحويلية، والزراعة الحديثة، والاقتصاد الأخضر، وريادة الأعمال الرقمية. وتؤكد منظمة الأونكتاد أن رفع نصيب المواد الخام من التصنيع المحلي يمثل ركيزة لا غنى عنها للخروج من دوامة التبعية وتقليل هشاشة الاقتصادات النامية في مواجهة الأزمات العالمية. (UNCTAD, 2025a)

ويأتي في المرتبة الموالية الاستثمار المكثف في التعليم والابتكار والبحث العلمي؛ فالأقطار التي تفتقر إلى منظومة معرفية متطورة تظل رهينة الاستيراد التقني الخارجي. ويتطلب ذلك إعادة توجيه الجامعات والمراكز البحثية نحو معالجة الأولويات الاقتصادية والصناعية للبلدان وتوطيد التقانات المعاصرة. كما تبرز حتمية الإصلاح المؤسسي والحوكمة الرشيدة؛ حيث تبرهن التجارب المقارنة أن وفرة الموارد الطبيعية تصبح نقمة تنموية ما لم تقترن بمؤسسات وطنية شفافه وخاضعة للمساءلة الرقابية. (Acemoglu et al., 2001)

وعلى المستوى الإقليمي، يعد الاندماج الاقتصادي ضرورة استراتيجية، لا سيما في القارة الإفريقية؛ فصغر الأسواق المحلية يحد من كفاءة الإنتاج، وهو ما يمكن تجاوزه من خلال تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة القارية، وتطوير البنية التحتية العابرة للحدود، وخلق سلاسل قيمة إقليمية مشتركة. وقد شدد تقرير التنمية الاقتصادية في إفريقيا (UNCTAD, 2024) على أن النهوض بالأسواق الإقليمية والتجارة البينية يعد المدخل الحاسم لتقليل المخاطر الناتجة عن التبعية للأسواق الغربية، وإطلاق إمكانات التصنيع القاري.

أما على الصعيد الدولي، فتدعو الحاجة إلى تدشين شراكات دولية متكافئة تركز على العدالة في التبادل التجاري، ونقل التقنية، وتخفيف أعباء المديونية عبر آليات إعادة الهيكلة ومبادلة الديون بمشاريع التنمية والمناخ. ويتكامل ذلك مع روح أهداف التنمية المستدامة (United Nations, 2015) التي تنص على ترابط التطلعات الإنسانية ضمن رؤية متوازنة تدمج بين القضاء على الفقر وتدعيم الشراكات والعدالة المناخية والمؤسسية.

الخاتمة

تُظهر القراءة التاريخية والتحليلية أن الاستعمار أحدث تشوهات عميقة في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للدول النامية؛ حيث أسس لاقتصادات ارتعانية تصدر الخامات وتستورد المنتجات المصنعة، وأرسى هياكل تحتية مجزأة ومؤسسات بيروقراطية ذات طابع استخراحي وضبطي، وكرس اختلالات اجتماعية ومجالية واسعة. ومع ذلك، فإن تعليق إخفاقات التنمية الراهنة على مشجب الاستعمار وحده يمثل تبسيطاً مفرطاً؛ إذ لعبت السياسات الوطنية القاصرة، وتراجع مستويات الحوكمة والنزاهة، والنزاعات الداخلية، دوراً لا يقل شأنًا في تراجع مؤشرات التنمية بعد الاستقلال. وبناءً عليه، يشكل الإرث الاستعماري متغيراً تفسيرياً مؤثراً ونافذاً في التحليل، دون أن يرقى إلى حتمية قدرية مغلقة.

إن استكمال مسيرة الاستقلال الحقيقي يقتضي اليوم تحقيق السيادة الاقتصادية والمعرفية والمؤسسية؛ بالتحول الحاسم من استنزاف الخامات إلى اقتصاد المعرفة والتصنيع، ومن الانعزال والتبعية إلى التضامن والتكامل الإقليمي، وصولاً إلى تحقيق تطلعات التنمية المستدامة الشاملة.

النتائج

1. تسبب الاستعمار في إرساء هياكل إنتاجية مشوهة تقوم على الاستخراج وتصدير المواد الأولية واستهلاك السلع المستوردة.
2. استمرت الأنماط المؤسسية والاقتصادية الاستعمارية إلى ما بعد الاستقلال عبر قنوات التبعية، مما عرقل بناء اقتصاد وطني مكتفٍ.

3. لا يعد الاستعمار عاملاً وحيداً مفسراً للتعرثر الراهن؛ فالسياسات التنموية الوطنية، واضطراب الحوكمة ساهما بدورهما في تراجع المؤشرات.
4. شكل الاعتماد على الموارد الأولية مصدراً لتقلب الإيرادات وعدم الاستقرار الاقتصادي العام في نحو ثلثي البلدان النامية. (UNCTAD, 2025b)
5. أفرز النمط التاريخي تركيزاً للخدمات في أقاليم جغرافية محددة، مكرساً تفاوتاً مجالياً وطبقياً مستمراً أثر في جودة رأس المال البشري.
6. باتت المديونية الخارجية وخدماتها المتفاقمة تلتهم الموارد المخصصة لقطاعات الصحة والتعليم والبنى التحتية. (UNCTAD, 2025a)
7. يمثل الاندماج الإقليمي والتجارة البينية في القارة الإفريقية الخيار الاستراتيجي الأبرز لتعزيز التصنيع وتقليل التعرض للصدمات الخارجية. (UNCTAD, 2024)

التوصيات

1. تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي: التخلص من الاعتماد الحرج على السلع الأحادية، ودعم سلاسل القيمة المضافة والصناعات التحويلية المحلية.
2. إصلاح وتحديث البيئة المؤسسية: تحويل المؤسسات العامة من أجهزة إدارية روتينية إلى مؤسسات شفافة وشاملة تعزز النزاهة والحوكمة الرشيدة وسلطة القانون.
3. الاستثمار النوعي في التعليم والبحث التقني: تحديث المناهج وتوجيه الإنفاق نحو مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لتوطين الابتكار وسد الفجوة المعرفية.
4. تفعيل الاندماج الاقتصادي والتجارة البينية: تسريع تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وربط شبكات المواصلات والاتصالات الإقليمية.
5. إعادة هيكلة إدارة الديون الخارجية: تعزيز الشفافية في الاستدانة وربط القروض حصراً بالمشاريع الاستثمارية المنتجة ذات العائد التنموي، والتفاوض الدولي لمبادلة الديون باستثمارات المناخ والتنمية المستدامة.
6. العدالة في توزيع التنمية والموارد: توجيه الاستثمارات العامة والمشاريع الخدمية إلى المناطق الريفية والهامشية للحد من التفاوت المجالي وإرساء العدالة الاجتماعية.

قائمة المراجع:

- فكرون، عز الدين مختار. (2020). معوقات التنمية السياسية في الدول النامية وسبل المعالجة. مجلة إضاءات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تامنغست، (2).
- عمران، إبراهيم أحمد. (2026). الاستعمار الأوروبي وأثره على الاستقرار السياسي في أفريقيا. مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 11 (1).
- Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2001). The colonial origins of comparative development: An empirical investigation. *American Economic Review*, 91(5), 1369–1401.
- Austin, G. (2010). African economic development and colonial legacies. *International Development Policy | Revue internationale de politique de développement*, 1, 11–32.
- Frank, A. G. (1967). *Capitalism and underdevelopment in Latin America: Historical studies of Chile and Brazil*. Monthly Review Press.
- Rodney, W. (1972). *How Europe underdeveloped Africa*. Bogle-L'Ouverture Publications.
- Sen, A. (1999). *Development as freedom*. Oxford University Press.
- UNCTAD. (2024). *Economic development in Africa report 2024: Unlocking Africa's trade potential—boosting regional markets and reducing risks*. United Nations Trade and Development.
- UNCTAD. (2025a). *External debt sustainability and development*. United Nations Trade and Development.
- UNCTAD. (2025b). *The state of commodity dependence 2025*. United Nations Trade and Development.
- United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development (A/RES/70/1)*. United Nations.
- Wallerstein, I. (1974). *The modern world-system: Capitalist agriculture and the origins of the European world-economy in the sixteenth century*. Academic Pres.